الأمم المتحدة

A/C.3/60/SR.13

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
21 November 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، **١٣** تشرين الأول/أكتوبر **٢٠٠٥** الساعة **١٠/٠٠**

الرئيس: السيد بوتاجيرا ..... (أوغندا)

ثم: السيد أنشور (نائب الرئيس) ..... (إندونيسيا)

ثم: السيد بوتاجيرا ..... (أوغندا)

المحتويات

البند **٦٤** من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)*

البند **٦٥** من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام **٢٠٠٠**: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (تابع)*

* قررت اللجنة مناقشة هذين البندين معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-55065 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ٦٤ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/60/38, A/60/62-E/2005/10, A/60/79, 111, 137, and Corr.1, 165, 206, 211, 274, 281, 371 and 372)

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (تابع) **(A/60/111, 170, 211 and 371)**

١- السيد **لابي**، (شيلي): قال إن التعاون الإقليمي أصبح محوريا في تنفيذ سياسات والتزامات شيلي فيما يتعلق بالجنسين. وقال إن وفده يؤيد تأييدا تاما العمل الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة، لاسيما صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمعهد الدولي للبحوث والتدريب للنهوض بالمرأة، مؤكدا ضرورة ضمان حصول المبادرات العديدة الموكلة إلى هذه الوكالات على أموال كافية. وأضاف أنه من الضروري مساندة عمل اللجنة الذي يمتد على جبهة واسعة للقضاء على التمييز ضد المرأة. وأعلن في هذا الصدد، أن وفده يؤيد التوصية بتمديد اجتماعات اللجنة حتى يمكن إحراز تقدم بسرعة نحو تحقيق أهدافها المعقدة.

٢- وأعلن أن المرأة في شيلي أصبحت تمثل الآن أكثر من ثلث الأيدي العاملة، وأصبح بإمكانها الحصول على وظيفة مناسبة، بما يتمشى مع توصيات منظمة العمل الدولية. كما أن دخول المرأة إلى سوق العمل كان أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض الفقر في شيلي.

٣- وأعلن أن التعليم الإبتدائي والثانوي والعالي يشكل القاعدة الأساسية لإدماج المرأة في السوق العالمية. ومن هنا فلابد أن يكون الشاغل الأول هو التوسع في التعليم وتحسينه، مع منظور واضح بإتاحة فرص متساوية للرجال والنساء. كما ينبغي تشجيع التدريب المستمر للنساء من أجل تحسين قدرة الشركات على التواؤم مع الاقتصاد الحديث.

٤- واستطرد قائلا إنه من المهم للغاية بالنسبة للمجتمع المدني أن يشارك في الأعمال التحضيرية التي تجري فيما يتعلق بجميع أشكال العنف ضد المرأة، معلنا أن وفده يؤيد فكرة بحث مسألة العنف ضد المرأة في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وأضاف أن حكومته اتخذت سلسلة من المبادرات لحماية المرأة من العنف داخل الأسرة، وأنها قامت مؤخرا من أجل هذا الغرض بسد الثغرات التي كانت موجودة في القانون. وفي هذا الصدد، فإن قانون الأبوة وضع نهاية للقوانين التي كانت تعطي حقوقا محدودة للأطفال الذين يولدون خارج علاقة الزواج، كما أنشئت محاكم الأسرة للنظر في جميع الحالات المتعلقة بالخلافات الأسرية، وصدر قانون جديد بشأن الزواج المدني. كما تحقق تقدم في التشريع الذي يساعد ضحايا العنف الجنسي.

٥- وأردف قائلا إنه تم التوصل إلى مستويات مرضية في مجال صحة المواليد والأمهات. فقد بدأت شيلي في تطبيق إصلاحات جذرية ستسمح بتحسين معالجة النساء من سرطان الرحم، وسرطان الثدي، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأعلن أن هناك فرصا متزايدة أمام المرأة في شيلي في مجال صنع القرار والمشاركة السياسية والتمثيل النيابي. كما أن الحكومة أعطت الأولوية للمرأة في الحصول على المناصب الرفيعة المستوى.

٦- **السيدة ساوربراي** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة تسعى إلى تحسين حياة النساء في مختلف أنحاء العالم بتنفيذ برامج تعطي نتائج ملموسة. وأعلنت أن الحاجة إلى ردود حكومية سريعة على مشكلة الإتجار بالبشر، أدت بالكونجرس الأمريكي إلى إصدار قانون

لحماية ضحايا الإتجار بالبشر في عام ٢٠٠٠. وأن هذا القانون قد ساعد الضحايا داخل الولايات المتحد وخارجها، وزاد من القوانين الاتحادية الجنائية ضد من يقومون بهذا الإتجار، كما زاد من الإجراءات التي تقي الأفراد من الإتجار بهم، وأعطى الولاية إلى وزارة الخارجية لكي ترفع تقريرا سنويا عن الإجراءات التي تتخذها الحكومة لمكافحة الإتجار بالبشر. كما صدر قانون آخر في عام ٢٠٠٣ يعزز قدرة القانون الوطني على منع جرائم العنف ضد الأطفال، والتحقيق فيها، وتوجيه الاتهام والمعاقبة عليها، كما فرض عقوبات قاسية على الأمريكيين الذين يسافرون إلى الخارج ليستفيدوا من الأطفال المستغلين جنسيا والمتجر بهم.

٧- واستطردت تقول إن لجنة وضع المرأة كانت قد اعتمدت في دورتها الأخيرة قرارا قدمته الولايات المتحدة للقضاء على الطلب على النساء والبنات المخطوفات، وهو القرار الذي كان أول قرار من الأمم المتحدة يركز على كيفية تنشيط الطلب على هذه التجارة في البشر. والأكثر من ذلك أن الولايات المتحدة وافقت مؤخرا على التصديق على البروتوكول الخاص بمنع الإتجار في الأشخاص لاسيما النساء والأطفال، ومكافحته والمعاقبة عليه، وهو البروتوكول الذي يكمل اتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وحثت البلدان الأخرى على التصديق على هذه الاتفاقية حتى يمكن وضع نهاية لتجارة الرقيق الحديثة.

٨- وأعلنت أن الحكومة الأمريكية قد اتخذت مبادرة جديدة لدعم العدالة بالنسبة للمرأة وتمكينها في بنن وجنوب أفريقيا وزامبيا وكينيا. فالبرنامج الذي سيستغرق ثلاث سنوات سوف يساعد هذه البلدان على تعزيز قدرات نظمها القانونية على حماية المرأة ومعاقبة من يعتدي عليها، بتدريب أفراد الشرطة، والنيابة العامة، والقضاة على معالجة قضايا العنف الجنسي وسوء معاملة النساء. كما أن البرنامج يهدف إلى زيادة الوعي بضرورة توفير العدالة للنساء وتمكينهن عن طريق المشاركة الرفيعة المستوى، والمؤتمرات، والتوعية العامة والتعليم.

٩- واستطردت تقول إن الولايات المتحدة ملتزمة بتوفير الرعاية الصحية للنساء في البلدان النامية. فخطة الرئيس الطارئة لمعالجة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز تساند برامج العلاج من هذا المرض في ١٢٣ بلدا في مختلف أنحاء العالم، مركزة على ١٥ بلدا في أفريقيا، ومنطقة الكاريبي وجنوب شرق آسيا التي تمثل نصف حالات الإصابة بهذا المرض في العالم. وأوضحت أن الولايات المتحدة قد تعهدت عن طريق هذه الخطة، التي تحتوي على قسم كامل خاص بشواغل الجنسين، بتقديم أكثر من بليوني دولار إلى الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. وقالت إن هذه الخطة جمعت الأعمال الملموسة التي تمت بالفعل في ظل مبادرة الرئيس العالمية لوقاية الأم والطفل من مرض الإيدز. وأعلنت أن الولايات المتحدة تدرس أيضا وفيات المواليد أثناء الوضع، وأنها لهذا السبب عقدت اجتماع خبراء بشأن حالات وفاة الأمهات أثناء الوضع في الدورة السابقة للجمعية العامة.

١٠- وأردفت تقول إن أغلب اللاجئين والعائدين والنازحين الذين يحصلون على مساعدات من المساهمات التي تقدمها الولايات المتحدة إلى مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين وغيره من المنظمات، هم من النساء والأطفال. وأضافت أن حكومتها تسعى لضمان مشاركة اللاجئات على قدم المساواة في صنع القرار، وتوزيع الأغذية وغيرها من الخدمات الإنسانية، مع حمايتها من الاغتصاب والاستغلال. وأوضحت أن الولايات المتحدة تقدم خدمات للمحافظة على الحياة، بالإضافة إلى المساعدة بمشروعات تدر دخلا على المرأة، وتوفر الرعاية الصحية للأمهات والأطفال، ومحو الأمية والتدريب، وكذلك برامج لمنع العنف على أساس الجنس ومعالجته.

١١- ومضت تقول إن حكومتها تركز على النهوض بوضع المرأة الاقتصادي، بما في ذلك حقها في الملكية والميراث. وقالت إنه في الدورة الأخيرة للجنة، تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار بشأن النهوض الاقتصادي للمرأة، داعية الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات تشريعية وإدارية ومالية لخلق بيئة قوية مناسبة لجميع النساء العاملات وصاحبات المشروعات الصغيرة.

١٢- واستطردت قائلة إن القرار الذي قدمته الولايات المتحدة بشأن المرأة والمشاركة السياسية (قرار الجمعية العامة ١٤٢/٥٨) قد اقترح إجراءات عملية تتخذها الحكومات والمجتمع المدني لتيسير المشاركة السياسية أمام المرأة وتمكينها من ذلك. كما نظمت الولايات المتحدة مناقشة خبراء في اللجنة بشأن وضع المرأة بالنسبة لجهود تنفيذ هذا القرار.

١٣- وفيما يتعلق بالمرأة في حالات ما بعد النزاع، قالت إن المجلس النسائي المشترك بين الولايات المتحدة وأفغانستان يشجع المشاركة الخاصة والعامة بين مؤسسات البلدين. وأعلنت أن هذا المجلس سيجتمع قريبا لمناقشة برامج جديدة لدعم المشاركة السياسية للمرأة، والإصلاحات القانونية، والتعليم، والرعاية الصحية، والتمكين الاقتصادي. كما أن المبادرة الديمقراطية التي اتخذتها وزارة الخارجية الأمريكية من أجل نساء العراق تمول برنامجا للتدريب على التنظيم السياسي، والقيادة السياسية، واكتساب مهارات إنشاء المشاريع، والوصول إلى وسائط الإعلام. وقالت إن هذه المبادرة والشبكة النسائية المشتركة بين الولايات والعراق قد ساهمتا في زيادة أعداد الناخبين، بمن فيهم أعداد كبيرة من الناخبات، في الانتخابات الديمقراطية التي أجريت في العراق في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

١٤- اختتمت حديثها معربة عن أمل وفدها في أن تكون الأنشطة التي ذكرتها نماذج للأساليب الجيدة بالنسبة للدول الأخرى التي تمارس جهودا مماثلة.

١٥- **السيد حماية الدين** (بنغلاديش): قال إن النهوض بالمرأة هو عنصر أساسي في توجهات السياسة الرئيسية لبلده. فالدستور يضمن حقوق متساوية للرجل والمرأة، ويسمح باتخاذ إجراءات خاصة لصالح النساء والأطفال.

١٦- وأضاف أن بنغلاديش مازالت ملتزمة التزاما تاما بتنفيذ أهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥. وأعلن أنه في أعقاب مؤتمر بيجين مباشرة، وضعت خطة عمل تتمشى مع الإعلان الصادر عنه. كما أنشئت وزارة منفصلة مخصصة للنهوض بالمرأة فقط.

١٧- وقال إنه لا يمكن تحقيق أي هدف إنمائي دون إدماج قضايا الجنسين وتمكين المرأة. ولهذا الغرض، انعكست أبعاد التمايز بين الجنسين في استراتيجية بلده للحد من الفقر. كما راعت ميزانية بنغلاديش هذا التمايز بين الجنسين، حيث خصصت أكبر نسبة للتعليم — لاسيما تعليم الإناث — الذي يتم مجانا حتى الصف الثاني عشر. وبين أن البنك الدولي قد أشار إلى بنغلاديش باعتبارها رائدا في تضييق التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي في جنوب آسيا. وأعلن أن بلده قد أحدث تخفيضا كبيرا في معدلات الوفيات بين الأطفال أثناء الولادة، وأدخل تحسينات على صحة الأمهات.

١٨- واستطرد قائلا إن الأفكار المبتكرة مثل تمويل المشروعات الصغيرة، والتعليم غير الرسمي، كانت مصحوبة بدعم حكومي إيجابي لتمكين نساء بنغلاديش. وأضاف أن المرأة تمكن بشكل كاف لتعمل كمحفز رئيسي للتنمية. كما أن التمكين الاقتصادي قاد المرأة نحو التمكين السياسي: ففي بنغلاديش أكثر من ١٣ ٠٠٠ نائبة منتخبة في الحكومات المحلية.

١٩- وأخيرا، ركز على أن الأهداف العامة المتعلقة بالنهوض بالمرأة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال المشاركة على أوسع نطاق ممكن، وبشرط تنفيذ الالتزامات والقرارات ذات الصلة تنفيذا كاملا.

٢٠- **السيدة الجويكي** (الجماهيرية العربية الليبية): قالت إن الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق طالما منهاج عمل بيجين دون أن يتحقق. فالمكاسب التي حققتها المرأة في التعليم والصحة وحقوق الإنسان، لم تواكبها مكاسب في المجالات السياسية والاقتصادية، وعلى الأخص في البلدان النامية. وأعلنت أن الأمر بحاجة إلى مزيد من الإرادة السياسية الدولية والمزيد من التمويل، من أجل مكافحة الفقر والمرض، والنتائج السلبية للعولمة، والحرب، والاحتلال، وكلها أمور تسبب التمييز ضد المرأة، سواء لأنها أمرأة بحد ذاتها، أو لأنها من الضعف بحيث لا تستطيع أن تحارب العقبات الكثيرة التي تواجهها.

٢١- واستطردت تقول إن العنف ضد المرأة هو مشكلة عالمية تتخطى حدود الدول والأقاليم والمجتمعات والطبقات. وأوضحت أن وضع نهاية للعنف والتمييز ضد المرأة يتطلب مناخا يحترم التنوع الديني والثقافي والاجتماعي. ففتاة اليوم المتعلمة هي امرأة الغد الناضجة، التي تستطيع أن تؤكد مساواتها بالرجل. وأضافت أن وفدها لا يستطيع أن يؤكد أكثر من ذلك قلقه على انتشار الفقر والمرض بين النساء في أفريقيا جنوب الصحراء. كما ذكرت المجتمع الدولي بشقاء النساء والفتيات الفلسطينيات المحرومات من الماء والطعام والدواء نتيجة الاحتلال الإسرائيلي. وأضافت أن انتشار الاتجار بالنساء والفتيات مازال يمثل وصمة عار للمجتمع، ولابد من وقفه بملاحقة مرتكبيه، وبإبرام اتفاقيات ثنائية وإقليمية، والتصديق على الاتفاقيات القائمة.

٢٢- أن الجماهيرية العربية الليبية تجدد التزامها بإعلان ومنهاج عمل بيجين، اللذان دخلا في السياسة الوطنية للجماهيرية. فقد كانت الجماهيرية من أوائل البلدان التي تصدق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وفي عام ٢٠٠٤ وافقت على البروتوكول الاختياري للاتفاقية، وعلى البروتوكول المعني بمنع التجارة في الأشخاص ومكافحته والمعاقبة عليه، لاسيما في النساء والأطفال، وهو البروتوكول الذي يكمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. ومضت تقول إن قانون العقوبات الليبي يجرم الاتجار بالنساء أو بيعهن، كما اتخذت إجراءات تشريعية أخرى ضد الأساليب التقليدية التي تقر التمييز ضد المرأة. وفي ختام حديثها، أعلنت أن المرأة في الجماهيرية العربية الليبية تعمل – عندما تسمح الظروف – على قدم المساواة مع الرجل في الوظائف التي كانت حكرا على الرجل من قبل.

٢٣- **السيدة أوتيتي** (أوغندا): أشارت إلى الأهداف الإنمائية للألفية بشأن تمكين المرأة، قائلة إن التمكين معناه تمكين الناس من التحكم في مستقبلهم والتأثير في القرارات المتعلقة باستراتيجيات التنمية. وأعلنت أن حكومة أوغندا قد أقامت آلية لهذا الغرض، كما اتخذت إجراءات على المستوى الجهوي لتشجيع المساواة في معاملة المرأة في مختلف جوانب الحياة وهي بذلك تسعى إلى إتاحة الفرصة أمام المرأة للحصول على الموارد الإنتاجية وتحسين فرص دخولها إلى أسواق العمل، وخلق بيئة تمكينية مستدامة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومساعدتها على أن تصبح صاحبة مشروعات صغيرة، ورأب الصدع في الفجوة الرقمية بين الجنسين، لاسيما في المناطق الريفية. وقالت إن حكومة أوغندا تمول أيضا بعض البرامج للحد من الأمية بين النساء، بينما يقوم المجتمع المدني أيضا بممارسة جهوده لتزويد النساء بالتدريب اللازم لاكسابهن بعض المهارات.

٢٤- وأعلنت أن أوغندا — كبلد يقوم اقتصاده على الزراعة — مهتمة اهتماما خاصا بتعبئة النساء الريفيات وتنظيمهن من أجل الإنتاج الزراعي، واستزراع الأسماك، ومسك السجلات. ومن بين الأعمال الأخرى لتخفيف وطأة الفقر بين النساء، إنشاء مؤسسات لإقراض المشروعات الصغيرة، ومشروعات للاعتماد على الذات.

٢٥- وأوضحت أن التمييز على أساس الجنس لم يعد مسموحا به في قانون أوغندا، التي ينص دستورها على حق جميع الأفراد على نفس الأجر عن نفس العمل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة تضع الآن سياسة للفرص المتساوية لتضمن مشاركة المرأة، واستفادتها من مبادرات التنمية على قدم المساواة مع الرجل.

٢٦- ومضت تقول إن التحديات المتبقية هي سيطرة الرجال على "طريق المعلومات"، وعدم كفاية الموارد للبرامج والتدابير اللازمة لتمكين المرأة، والعقبات الصغيرة أمام زيادة تحكم المرأة في الموارد الإنتاجية وفي عائدات المحاصيل النقدية، بسبب عدم توازن العلاقات بين الجنسين على جميع المستويات، والخراب المستمر بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وعدم وجود سياسات لرعاية أطفال الأمهات العاملات، وعدم وجود تغطية من جانب الضمان الاجتماعي للنساء العاملات في القطاع غير الرسمي.

٢٧- **السيدة بيثيل** (بهاما): قالت إنه في الوقت الذي أكد فيه المجتمع الدولي باستمرار الدور الذي لا مفر منه للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تحقيق الأهداف الإنمائية، فإن الإرادة السياسية اللازمة لذلك لم تعبأ بعد. وقالت إن بلادها تثق في أن نتائج استعراض منهاج عمل بيجين بعد عشر سنوات، ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، سوف يعطيان دفعة جديدة لهذا الغرض.

٢٨- وأعلنت أن بهاما من جانبها تملك سجلا قويا للمشاركة السياسية من جانب المرأة، حيث يفوق عدد الناخبات دائما عدد الناخبين. كما أن المرأة في بهاما تحصل على فرص متزايدة في صنع القرار، مع زيادة نسبهن في المناصب التي تتم بالانتخاب، وأغلبية ساحقة في أعلى المناصب في الإدارات الحكومية. وقالت إن بلدها لم يخلد إلى ما حققه، بل سيواصل السعي ليحقق الحصص التي أوصى بها منهاج عمل بيجين، بل وأن يتخطاها.

٢٩- وأضافت أن بهاما مازالت ملتزمة بتوفير التعليم الابتدائي والثانوي لجميع مواطنيها، وبحماية صحة جميع السكان، بمن فيهم النساء والفتيات، وعلى الأخص من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وقالت إنه من الجدير بالملاحظة في هذا الصدد حملة إثارة الوعي والوقاية من المرض، وبرامج الرعاية والعلاج، التي تمنح علاجا مجانيا لإنكفاء الرحم للحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبينت أن بهاما تكفل للجميع فرصة الحصول على خدمات الصحة الإنجابية مجانا.

٣٠- ومضت تقول إن الحكومة تواصل إعادة النظر في الدستور والتشريعات بهدف تعديلها بحسب الحاجة. وهي بذلك تسعى إلى إزالة آخر حاجز أمام مشاركة المرأة ومعاملتها في جميع مجالات الحياة، لاسيما المجال الاقتصادي، حيث ربما كان تمكينها هو أهم عامل في نهضتها.

٣١- وأشارت في ختام كلمتها إلى ضرورة حماية المرأة من العنف، إذ أن الفشل في ذلك سيجعل أي إنجازات أخرى بلا معنى. وأنهت كلمتها أن الحكومة اتخذت خطوات لمعالجة هذه المسألة، التي تعمل فيها بتعاون وثيق مع المجتمع المدني.

٣٢- **السيدة مولاروني** (سان مارينو): قالت إن بلدها قد صدق مؤخرا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما شكل لجنة

للمساواة بين الجنسين، وبدأ العمل في تشجيع الفرص المتساوية.

٣٣- وقالت إن المرأة في سان مارينو قد حصلت على حق التصويت منذ زمن طويل، وتمتعت بالمساواة في فرص التعليم، بما سمح لها بالمشاركة المتزايدة في صناعة القرار. كما اتخذت تدابير قانونية لتيسير إدماج المرأة في عالم الأعمال، بما في ذلك دعم رعاية الأطفال للنساء العاملات، وتخفيض الضرائب على الشركات التي تستخدم النساء في قطاعات معينة ودعم الفتيات في إنشاء المشاريع. وأضافت أنه نتيجة للحالة الاقتصادية المواتية، وبفضل هذه الحالة، وصلت أعداد كبيرة من نساء سان مارينو إلى وظائف عليا في القطاع الخاص، والإدارة العامة، والميدان القانوني، والعلاقات ووسائط الإعلام الدولية. ولكنها لاحظت رغم ذلك أنه كان من الصعب تحقيق نتائج مماثلة في المجال السياسي، رغم تبوأ عدة نساء منصب رئيس الدولة. وأوضحت أنه تشجيعا لزيادة مشاركة المرأة في جميع قطاعات الحياة العامة، فقد أنشئ عدد من المنظمات النسائية غير الحكومية بتشجيع من الحكومة التي لا تزال ملتزمة بمواصلة جهودها لضمان المساواة الكاملة والشاملة للنساء والفتيات في سان مارينو.

٣٤- **السيد تيجاني** (الكاميرون): أشار إلى إعلان ومنهاج عمل بيجين، باعتبارهما — مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة — أهم مؤشرين لجهود الحكومات والمجتمع الدولي في مواصلة النهوض بالمرأة. وفي الوقت الذي رحب فيه بإعادة التأكيد على جميع الأهداف ذات الصلة المتفق عليها دوليا، واعترافه بأنه تم بالفعل إحراز تقدم حقيقي، فإنه أكد على أنه في كثير من البلدان، لاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء، لم يحدث سوى تقدم ضئيل. وأشار في هذا الصدد إلى ضرورة وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الفتيات، ومكافحة العنف ضد المرأة، الذي قال إنه وصف عن حق بأنه واحد من أخطر انتهاكات حقوق المرأة الأساسية. ومضى يقول إن تمكين المرأة ضروري هو الآخر، لاسيما في المناطق الريفية من أفريقيا، حيث تلعب المرأة دورا هائلا في ضمان بقاء أسرها والحفاظ على البيئة.

٣٥- وأعلن أن الكاميرون تبذل جهودا خاصة لتحسين ظروف معيشة المرأة، وبالأخص عن طريق التعليم، والرعاية الصحية، والاقتصاد، مدعومة بشركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف. وأضاف أنه على المستوى القانوني، فإن هناك تدابير تتخذ باستمرار لتحسين أوضاع المرأة، عن طريق إدخال أحكام الصكوك الدولية ذات الصلة في التشريعات الوطنية. وفي مجال تنمية الموارد البشرية، صدرت مبادئ توجيهية في مجال السياسات للتعليم الإلزامي للبنات، وتدريبهن على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودعم النساء الريفيات، وتشجيع النساء على إنشاء المشاريع، وتنظيم الجمعيات النسائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة المرأة في صنع القرار تتزايد، وستواصل زيادتها، مع زيادة تمثيلها في الحكومة والبرلمان وإدارة الدولة، والجامعات، بالإضافة إلى وصولها إلى رتب رفيعة في الشرطة والجيش.

٣٦- أما بالنسبة للعنف ضد المرأة، فقال إن التدابير القانونية والسياسية قد اتخذت لمكافحته في الكاميرون، لاسيما عن طريق قانون العقوبات الجديد، الذي يفرض عقوبات مشددة على مثل هذا العنف بجميع أشكاله. وأوضح أن حملات إثارة الوعي تنظم في كثير من الأحيان لهذا الغرض، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للطفولة، وبالتعاون مع الجمعيات النسائية الأهلية، الموجهة نحو جميع قطاعات السكان.

٣٧- واختتم كلمته داعيا المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لمواجهة التحديات التي مازالت تصادف الكاميرون في جهوده لتحسين حياة النساء لاسيما فيما يتعلق بقضايا

الفقر، وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وعدم وجود أخصائيين في مجال التمايز بين الجنسين.

٣٨- **السيدة سنغ** (نيبال): قالت إن حكومة نيبال، التي شاركت وجهة النظر التي ظهرت في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة في عام ٢٠٠٥ بأن تقدم المرأة هو تقدم للجميع، تعتقد أن المرأة تلعب دورا حيويا في تحقيق التنمية المستدامة على جميع المستويات، وأن التعاون الدولي ينبغي مواصلة تعزيزه لتشجيع المستوى بين الجنسين والقضاء على التمييز على أساس الجنس.

٣٩- ومضت تقول إن المسائل التي لها أهمية خاصة لنيبال فيما يتعلق بالمرأة هي الفقر، والأمية، ونقص فرص الحصول على الموارد الاقتصادية، والصحة الإنجابية، والاختطاف للاستغلال التجاري والجنسي، والتمييز والعنف ضدها، ونقص التعليم وانتشار الجهل بحقوق المرأة. وأوضحت أن النساء والفتيات في المناطق الريفية أكثر عرضة لأن يكن ضحايا للإرهاب، الذي عطل التنمية في السنوات الأخيرة. ولكنها أعلنت أن الحكومة ماضية رغم ذلك في خطة الخمسية الجارية للتنمية، التي تسعى إلى مواجهة جميع التحديات التي ذكرتها للتو. وقالت إن برامج تنمية المرأة يجري تنفيذها بمشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

٤٠- وأعلنت أن المرأة تتمتع في نيبال بحقوق متساوية بموجب الدستور، في الوقت الذي دخلت فيه تحسينات على حقوقها الإنسانية عن طريق إجراءات تشريعية على مدى سنوات. وأصبح بإمكان المرأة النيبالية أن تشارك بصورة أكبر في صنع القرار بتخصيص مقاعد لها في أجهزة الحكومات المحلية والبرلمان الوطني. كما أن الأمل معقود على أن تؤدي انتخابات مجلس النواب التي ستجرى في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، إلى زيادة جديدة في مشاركة المرأة في أجهزة صنع القرار في نيبال.

٤١- وفي ختام كلمتها قالت إن نيبال طرف في العديد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ودعت منظومة الأمم المتحدة إلى زيادة مساعداتها الفنية إلى الدول الأعضاء من أجل تنفيذ هذه الصكوك.

٤٢- **السيد أنشور** (إندونيسيا، نائب الرئيس)، تولى الرئاسة.

٤٣- **السيدة توفيق** (العراق): قالت إن النساء العراقيات قد تحملن أكثر من نصيبهن من الاضطرابات الأخيرة في العراق، وواجهنها ببطولة، لاسيما في المجال السياسي. وأعلنت أن ربع المرشحين في أغلب القوائم الانتخابية في الانتخابات الأخيرة كانوا من النساء، كما أن ما يقرب من ثلثي النساء اللوات لهن حق التصويت قد أدلين بأصواتهن، وأن ما يقرب من ثلث أعضاء الجمعية الوطنية من الإناث، وأن المرأة العراقية تشغل ستة مناصب وزارية. وأعلنت أن المرأة قد شقت طريقها إلى المناصب القيادية في البعثات الخارجية وهيئة الشرطة، وأنها تعمل بنشاط في المجتمع المدني والأحزاب السياسية. كما أعلنت أن عشرات المنظمات النسائية والجمعيات المهنية قد أنشئت وأنها تعمل — بالتعاون مع المنظمات النسائية حول العالم — كمنبر للدفاع عن حقوق المرأة.

٤٤- وأعلنت أن مشروع الدستور العراقي يحتوي على العديد من الفقرات التي تضمن حقوق المرأة فيما يتعلق بالجنسية، والمشاركة في الحياة العامة، والحماية الاجتماعية، والرعاية الصحية، والمسكن. وأضافت أن حالة حقوق المرأة تعكس حالة المجتمع ككل، وأن العراق بسبيله إلى مراجعة تشريعاته لتجاري التغير الاجتماعي. كما أضافت أن العراق

قد طلب من الدول ومنظمات حقوق النساء غير الحكومية في مختلف أنحاء العالم أن تدعم جهود العراقيات ليصبحن قوة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية في مجتمعهن.

٤٥- **السيد** شينج تزي **تشيا** (سنغافورة): رحب بمناقشة الخبراء المشتركة غير الرسمية بشأن دور المرأة في بناء السلام قائلا إن وفده يباهي بشكل خاص بالمساهمة التي قدمتها المواطنة السنغافورية السيدة نويلين هايزر المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، من أجل قضايا المرأة على مستوى العالم. وأضاف أن من بين أهم الإنجازات الأخيرة التي تحصيها حكومته في مجال السياسات المتعلقة بالمرأة، القانون الذي صدر عن البرلمان في عام ٢٠٠٤ الذي يسمح للأطفال المولودين خارج سنغافورة بالحصول على جنسية سنغافورة عن طريق الأم بشرط أن تكون الأم سنغافورية بالمولد أو التسجيل أو النسب. وأعلن أن هناك خطوات أخرى اتخذت بتعيين رئيس الوزراء لثلاث نساء في مناصب سياسية في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٤. وأوضح أن النساء أصبحن يتولين مناصب هامة في مجال المالية، والنقل، وتنمية المجتمعات المحلية، والشباب والرياضة.

٤٦- واستطرد قائلا إنه أصبح من حق المرأة أن تحصل على أجر مساو وعلى معاملة مساوية عن العمل الذي له قيمة مساوية. وأضاف أنه في أعقاب التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الأجر الواحد للعاملين والعاملات عن العمل ذو القيمة الواحدة (الاتفاقية رقم ١٠٠) أكدت حكومته ونقابات العمال الوطنية التزامها بإدراج المبادئ الوارة في هذه الاتفاقية في أي اتفاقيات جماعية في المستقبل. وأوضح أن حكومته قد ساوت بين الموظفين والموظفات العاملين في الخدمة المدنية بالنسبة للمزايا الطبية، بهدف زيادة المشاركة في المسؤولية بين الزوج والزوجة.

٤٧- وأردف قائلا إن سنغافورة قد أعلنت في عام ٢٠٠٤ عن حزمة جديدة من التدابير لزيادة معدلات الخصوبة ودعم الآباء، وهي الحزمة التي انتهجت نهجا جماعيا لمساعدة الآباء والأمهات على السواء في تربية الأطفال، بما في ذلك زيادة مدة أجازة الوضع وأجازة رعاية الأطفال للأمهات والآباء على التوالي. وتسمح هذه التدابير الجديدة للآباء بأن يوازنوا بصورة أفضل بين العمل وبين الحياة الأسرية، ويخفف الأعباء المالية الكلية عن الأسرة.

٤٨- وأعلن أن حكومته، في محاولة منها لتعظيم المواهب البشرية، ألغت الحصة التي كانت مفروضة على قيد الفتيات في كليات الطب، بحيث أصبح للرجل والمرأة الآن فرصة متساوية لدراسة الطب في جامعة سنغافورة الوطنية على أساس القدرات الفردية. واختتم حديثه قائلا إن حكومته ستواصل تنفيذ السياسات الجديدة التي ستجلب فوائد أفضل إلى الرجل والمرأة على السواء، وستعمل على النهوض بالمرأة السنغافورية، عن طريق الحوار المستمر مع دوائر الأعمال والمجتمع المدني.

٤٩- **السيدة بروييل-ملشوار** (موناكو): قالت إن حكومتها أدخلت الإصلاحات اللازمة على تشريعاتها الوطنية بحيث تتسق مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأعلنت أن موناكو تعمل منذ وقت طويل في تشجيع حقوق المرأة، وأن المرأة في موناكو تتمتع بالحماية الاجتماعية التي تسعى إلى عقد مصالحة بين المهنة التي تزاولها وبين التزاماتها الأسرية عن طريق أجازة الوضع، وعلاوة الأسرة، والمزايا الأخرى. وأضافت أن هناك اهتماما خاصا يولى إلى احتياجات الفتيات المعوقات في المترل وفي أماكن العمل، وأعلنت أن حكومتها تبذل جهودا أيضا لضمان استمرار معيشة النساء المسنات — لاسيما اللواتي يعيشن بمفردهن — حياتهن في منازلهن إذا أردن ذلك. وتتمتع

المسنات في هذه الحالة بخدمات مثل توصيل الوجبات إلى منازلهن واستخدام خطوط الهاتف الخاصة بحالات الطوارئ.

٥٠- وأردفت تقول إن التدابير السابق ذكرها ساهمت في النهوض بالمرأة، التي أصبحت تعمل في أعلى المستويات الحكومية والمجتمع المدني في موناكو. وأعلنت أنه بالنسبة لتنفيذ القرار ٨/٤٩ الصادر عن لجنة وضع المرأة، فإن المرأة في موناكو تمثل أغلبية العمال في قطاعات المال والتجارة والاتصالات وغيرها من القطاعات.

٥١- واستطردت تقول إنه رغم ضآلة القطاع الزراعي في موناكو، فإن حكومتها تبذل جهودا لتشجيع النهوض بالمرأة في المناطق الريفية من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدم إلى أفريقيا، بما في ذلك ما يقدم للتعاونيات وللتعليم ولبرامج حماية الأطفال الذين يتسربون من المدارس. وأعلنت أن حكومتها قدمت قروضا صغيرة إلى بعض القرى، وإنشاء المدارس، وعقدت حلقة عمل لتوظيف الفتيات المعوقات، وذلك بهدف تطوير التعليم للجميع، وتشجيع المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة في أفريقيا، وبالأخص في أفريقيا جنوب الصحراء.

٥٢- وأوضحت أن رؤساء الدول الذين شاركوا في مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥ قد أظهروا بوضوح العلاقة بين التنمية ودور المرأة من ناحية، وبين التنمية والسلام من ناحية أخرى.

٥٣- وأعلنت أن وفدها يؤيد الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام عن العنف ضد المرأة (A/60/211)، وأن الوفد يتطلع إلى تقريره عن القضاء على الاستغلال والعنف الجنسي في عمليات حفظ السلام. وأكدت أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى الأشكال الجديدة من العنف التي تتعرض لها المرأة. وأضافت أن موناكو تود أيضا الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار المعنون "دراسة متعمقة عن جميع أشكال العنف ضد المرأة". وأوضحت أن وفدها يثني على قرار الجمعية العامة ٥٩/٣٠٠ بشأن الاستعراض الشامل لاستراتيجية القضاء على الاستغلال والعنف الجنسي في المستقبل في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، وأن الوفد ينتظر بفارغ الصبر تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في هذه المسألة.

٥٤- واستطردت تقول إن وفدها ممتن لجهود المنظمة في تشجيع المساواة بين الجنسين داخل إطار إدارة الموارد البشرية، وأنه يلاحظ مع الارتياح معالجة هذه المسألة في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة عام ٢٠٠٥ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام الخاص بهذا المرض.

٥٥- وأخيرا، فإن موناكو — باعتبارها طرفا في الاتفاقية — تأخذ علما بتقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (A/60/38) والمقترحات الواردة فيه بالنهوض بوسائل عملها.

٥٦- **السيدة عبيدة** (بوركينا فاسو): قالت إن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لن تتحقق دون المشاركة الكاملة من جانب المرأة في المجتمع، وأن حكومتها قد أنشأت وزارة بصلاحيات كاملة للنهوض بالمرأة لكي تعالج — من بين جملة أمور أخرى — العديد من المجالات الحساسة التي تهم منهاج عمل بيجين، مثل: الفقر، والتعليم، والتدريب، والصحة، والعنف ضد النساء والفتيات. واستطردت تقول إن السياسات والترتيبات التشريعية لمعالجة هذه الأولويات قد تم وضعها بهدف إنهاء التمييز ضد المرأة وتشجيع النهوض بها. وأضافت أن حكومتها صدقت أيضا على الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بالمرأة، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأنها قدمت تقريريها

الدوريين الرابع والخامس بموجب هذه الاتفاقية في عام ٢٠٠٤.

٥٧- واستطردت تقول إن بوركينا فاسو تستعد للتصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية، وكذلك بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. كما أصدرت قانونا بحق الزوجة القانوني في الميراث ومنع العنف ضد النساء، وحقها في ميراثها الكامل، ومنع الزواج الإجباري وعمليات الختان، كما أنها أحرزت تقدما في حملتها ضد هذه الأساليب. وأضافت أن استراتيجية بوركينا فاسو للحد من الفقر، تركز بشكل خاص على المساواة بين الجنسين.

٥٨- ومضت قائلة إن تمثيل المرأة مازال ضئيلا في الوظائف العامة، وإن كانت تستأثر بنسبة كبيرة في القطاع غير الرسمي. ولكن هيئة التوظيف الوطنية أعيد تشكيلها بحيث تسمح بإنشاء مؤسسات جديدة للتدريب تهدف إلى جعل النساء أكثر قدرة على المنافسة في سوق العمل، لاسيما في مجال صناعة الملابس والتجميل.

٥٩- وأردفت قائلة إن تعليم وتدريب النساء والفتيات غير المقيدات في المدارس، هو إحدى الأولويات الأخرى بالنسبة لحكومتها. فمراكز التعليم الأساسي غير الرسمية زادت في قيدهن كما أن معدلات محو الأمية تنمو بسرعة هائلة، بما في ذلك نسب النساء في هذه المعدلات. أما بالنسبة للتعليم الرسمي، فإن حكومتها ابتكرت وسائل لزيادة قيد البنات، بما في ذلك تطبيق سياسة تمييزية إيجابية تعطي منحا دراسية لجميع البنات اللوات يجتزن امتحانات القبول بالمدارس الثانوية. وأعلنت أن معدلات قيد البنات في تزايد مستمر منذ عام ٢٠٠٣، وأن الفجوة بين معدلات قيد البنات والبنين قد اختفت تماما في بعض المناطق.

٦٠- واستطردت قائلة إن الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، وبالأخص للنساء، هي إحدى الأولويات الرئيسية الأخرى. فالجهود تبذل لإنشاء عيادات طبية بأطقم طبية مؤهلة، والحصول على وسائل منع الحمل الحديثة وغيرها من الوسائل التي تحمي الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. ومضت تقول إنه رغم هذه الجهود، فإن الأخطار الصحية ما زالت قائمة، مثل تعرض النساء بصورة متزايدة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والوفاة أثناء الولادة، حيث تتعرض نساء بوركينا فاسو لهذين الخطرين بمعدلات من بين أعلى المعدلات في العالم بسبب سوء التغذية، وكثرة مرات الحمل، ونقص الرعاية قبل الولادة.

٦١- ومضت تقول إن استعراض تنفيذ منهاج عمل بيجين ونتائج وثائق الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين أظهرا بوضوح أن المساواة بين الجنسين والاعتراف بحقوق المرأة لا غنى عنهما لتحقيق التنمية والسلام الحقيقيين.

٦٢- السيد بوتاجيرا (أوغندا) استأنف رياسته للجلسة.

٦٣- **السيد علائي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الكثير من التحديات المتبقية لتشجيع برامج تمكين المرأة تنبع من العولمة، التي أثرت على فرص التوظيف وعلى أهداف القضاء على الفقر في البلدان النامية بعدة طرق. فالعولمة جلبت العديد من الفرص والكثير من الصعاب. وأوضح أن الحصول على الأشكال الجديدة من التكنولوجيا وفرص التجارة ساهمت في النهوض الاجتماعي والاقتصادي للمرأة. ورغم ذلك، فإن الكثير من النساء مازلن يعانين من الفقر، وظروف العمل السيئة، وعدم ضمان فرصة عمل. وأوضح أن هجرة النساء لبلادهن بحثا عن العمل وعن حياة أفضل، تكون محفوفة في أغلب الأحيان بمخاطر سوء المعاملة الشديدة من جانب من يقومو بالاتجار بالبشر.

٦٤- ومضى يقول إن الأهداف المذكورة في إعلان ومنهاج عمل بيجين تحتاج إلى نهج متوازن وشامل. فالقضاء على الفقر يمكن أن يخلق بيئة مناسبة لمكافحة العنف ضد

المرأة. كما أن القضاء على العنف والتمييز ضد المرأة يمكن أن يساعد بدوره في تمكين المرأة في جميع المجالات، بما في ذلك حقوقها الاقتصادية وحقها في التنمية.

٦٥- وأردف قائلا إن اهتمام حكومته بتحسين أوضاع المرأة الإيرانية وزيادة دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد يسترشد بالمبادئ المذكورة في الدستور الإيراني وتلك الواردة في منهاج عمل بيجين وبعمليات المتابعة. وأوضح أن القضاء على الفقر بين النساء يأتي ضمن الأولويات الملحة لحكومته، كما أنه أحد الأهداف الأساسية لخطة التنمية الوطنية. وقال إن المؤشرات الخاصة بأمية النساء، وتعليمهن، وتدريبهن المهني، وفرص توظيفهن، تبين أن حكومته قد أحرزت تقدما في تحقيق رؤيتها العشرينية. واختتم كلمته قائلا إن جمهورية إيران الإسلامية سوف تواصل عملية تمكين المرأة، التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من استراتيجيتها للتنمية الوطنية.

٦٦- **السيدة المحمود** (قطر): قالت إن مبادرات الشيخة موزة بنت ناصر المسند، رئيسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة وزوجة الشيخ حمد بن خليفة آل ثان، أمير دولة قطر، قد فعلت الكثير لتضييق الفجوة بين الجنسين في ميدان التعليم. وقالت إن إنشاء "مدينة التعليم" خارج الدوحة قد فتح مجالات جديدة أمام تعليم المرأة. واستطردت قائلة إن قطر تسعى إلى زيادة دور المرأة في جميع قطاعات الاقتصاد بربط مسار التعليم بالمسار المهني. فهناك الآن أعدادا متزايدة من النساء في وظائف السلطة وصناعة القرار، مثل وزيرة التعليم، ونائبة رئيسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، ورئيسة هيئة الصحة الوطنية. كما أن القيادة السياسية اهتمت بزيادة مشاركة المرأة في العملية الديمقراطية عشية أول انتخابات تجري في ظل الدستور الجديد.

٦٧- واستطردت تقول إن الشيخة موزة بنت ناصر المسند أسست أيضا مؤسسة قطر لحماية الأطفال والنساء، ومركز الاستشارات الأسرية، وهما مؤسستان تنفذان برامج للنساء المحرومات اقتصاديا.

٦٨- واستطردت قائلة إنه رغم أن تطبيق منهاج عمل بيجين كان خطوة مهمة، فإن الفقر والمرض والعنف مازالت تحول دون مشاركة المرأة بصورة كاملة في عملية التنمية. وأوضحت أنه رغم أن شعبة النهوض بالمرأة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية قد حققت العديد من المكاسب، فإن الأمر في حاجة إلى مزيد من التعاون الدولي من أجل تنفيذ منهاج عمل بيجين، لاسيما فيما يتعلق بتعبئة الموارد، وآليات التمويل، والتعاون التقني من أجل البلدان النامية.

٦٩- **السيد بيكارتشوك** (أوكرانيا): قال إن وفده ينضم إلى بيان الاتحاد الأوروبي، وقال إن مرور عشر سنوات على إعلان ومنهاج عمل بيجين والإعلان الصادر عن لجنة وضع المرأة في دورتها التاسعة والأربعين، تبين كلها أن العديد من البلدان قد بذلت جهودا ملموسة نحو النهوض بالمرأة في العقد الأخير. وأعلن أن أوكرانيا تؤكد من جديد التزامها بالأهداف الواردة في تلك الوثائق.

٧٠- وواصل حديثه قائلا إن المرأة مازالت تواجه العديد من الصعاب رغم ذلك، مثل العنف، والاتجار بها، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وقال إن وفده يرحب بالجهود التي يبذلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن من أجل مكافحة مختلف أشكال العنف والاستغلال، وبإدراج المواد التي اقترحتها أوكرانيا بشأن الاتجار بالبشر في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ولكنه استطرد قائلا إن على المجتمع الدولي رغم ذلك أن يضاعف من جهوده لحماية المرأة والأطفال في النزاعات المسلحة.

٧١- ومضى يقول إن الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري مازالتا تلعبان دورا رئيسيا في النهوض بحقوق المرأة والترويج لهذه الحقوق، وأن وفده يبذل أقصى جهد للوفاء بالتزاماته المتعلقة برفع التقارير. وأضاف أن تشجيع المساواة بين الجنسين هو أحد أولويات حكومته. كما أنه إحدى وسائل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٢- واستطرد قائلا إن حكومته اتبعت نهجا إيجابيا في تشجيع المساواة بين الجنسين، وأعطت اهتماما خاصا بالتنبيه إلى الاتجار بالبشر، وأنها بدأت تدريجيا في إدماج أهداف منهاج عمل بيجين في خطتها الوطنية لتحسين أوضاع المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك قانون صدر يضمن حقوقا وفرصا متساوية للرجال والنساء.

٧٣- وأخيرا، قال إن أوكرانيا ستستضيف الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للمجلس الدولي للمرأة في مدينة كييف في عام ٢٠٠٦. واختتم حديثه قائلا إن هذا الحدث الدولي سيعطي زخما جديدا لتحقيق المساواة بين الجنسين.

٧٤- **السيدة نونيز دى أدريمان** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن فنزويلا، باعتبارها طرفا في الاتفاقية، قدمت جميع التقارير الدورية المطلوبة منها. وأضافت أن فنزويلا تؤيد من جديد إعلان ومنهاج عمل بيجين وكذلك الإعلان الصادر عن اللجنة المعنية بوضع المرأة في دورتها التاسعة والأربعين.

٧٥- وأضافت أن المرأة تلعب دورا أساسيا في اقتصاد بوليفيا والتنمية الاجتماعية فيها. وأن المنظور الجنساني قد دخل في دستور بوليفيا وفي قوانين العمل والأراضي، كما طبقت خطة وطنية لتوفير فرص متساوية للمرأة. ومضت تقول إن العديد من المؤسسات قد أنشئت لمعالجة حقوق النساء، بما في ذلك إنشاء معهد وطني للمرأة شارك في وضع السياسات العامة المتعلقة بالصحة والتعليم والتوظيف وبالخدمات القانونية. كما أنشئ بنك إنمائي للنساء لتيسير حصولهن على القروض الصغيرة ولتزويدهن بالمساعدات التقنية في إقامة المشاريع. وفي مجال التعليم، أصبح عدد البنين مساويا لعدد البنات في المدارس، وأصبح التعليم المجاني متاحا على جميع المستويات للإناث والذكور على السواء.

٧٦- واستطردت قائلة إن القانون الخاص بالعنف ضد المرأة والأسرة وخطة العمل المرتبطة به قد ساعدا في تنسيق العمل من أجل منع هذا العنف والمعاقبة عليه. فالخطة تحتوي على خط ساخن للطوارئ ومأوى للنساء المعرضات لخطر وشيك.

٧٧- واستطردت قائلة إن عدد النساء اللوات يشغلن مناصب حكومية عالية قد زاد بصورة ملحوظة، وأن المساعي تبذل الآن لإدخال المنظور الجنساني في الإحصاءات الوطنية. وأضافت أن الإنجازات الأخرى تشمل صدور قانون يحمي الحقوق الإنجابية للمرأة ويضع برنامجا وطنيا للصحة الإنجابية والجنسية يضع سياسات للوقاية والرعاية ويقدم علاجا مجانيا للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وعلى الأخص النساء والأطفال.

٧٨- وقالت إن وفدها يود أن يسترعي الأنظار إلى العمل الذي أنجزه المعهد الدولي للبحوث والتدريب، وهي الإنجازات التي قدمت مساهمات لا تقدر بثمن للنهوض بالمرأة في البلدن النامية.

٧٩- وأعلنت أن حكومتها تشجب الاتجار بالنساء والأطفال، وأنها صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكوليها. وأعلنت أن فنزويلا ترفض استخدام التدابير القسرية أحادية الجانب كوسائل للضغط السياسي أو الاقتصادي، حيث أن هذه الوسائل تنتهك الميثاق وتحول دون التنمية الاقتصادية والاجتماعية للنساء والأطفال بالذات.

٨٠- **السيد حسين** (المراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي): قال إن السياسات الوطنية والجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في منظمته من أجل التنمية، إنما تهدف إلى تحقيق المساواة أمام القانون وفي جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وأعلن أن أي خروج عن ذلك في التشريعات الوطنية إنما يرجع إلى تدهور القيم الاجتماعية، وهو ما يجري تحديده ومعالجته الآن.

٨١- وأشار إلى تقرير الأمين العام عن العنف ضد المرأة (A/60/211)، معربا عن سعادة منظمة المؤتمر الإسلامي بالفقرات التي تتناول احتياجات المرأة من حيث التشريعات والمعايير الوطنية. واستطرد قائلا إنه رغم ذلك، فمازال هناك الكثير الذي ينبغي عمله من حيث التنفيذ. وأعلن أن وفده يود أن يشير إلى أن الإسلام لا يرتضي العنف بأي شكل من أشكاله، وأن التدابير المقترحة لتجريم العنف ضد المرأة تتسق اتساقا تاما مع التعاليم الإسلامية. وأضاف أن منظمة المؤتمر الإسلامي مازالت مهتمة بالدراسة التي تجريها الأمانة حول مختلف أشكال العنف ضد المرأة، لاسيما تلك المشار إليها في الفقرة ٢٣ من التقرير، وكرر استعداد المنظمة للتعاون في هذه الدراسة والمشاركة في اجتماعات الخبراء.

٨٢- وفيما يتعلق بالآثار السلبية للعولمة، قال إنه من الواضح أن زيادة حركية المرأة، جعلتها عرضة لأخطار الاستغلال، وسوء المعاملة، والمظالم الأخرى. وقال إن مشكلة حركية الإناث تحتاج إلى مراعاتها في عمليات التخطيط الاقتصادي على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، بحيث تصان مصالح النساء وأسرهن.

٨٣- وأعلن أن وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي قد أكدوا من جديد في دورتهم الأخيرة نية المؤتمر في عقد مؤتمر وزاري بشأن المرأة لوضع خطة عمل للنهوض بدورها في تنمية مجتمعات المسلمين وخلق فرص أوسع أمام المرأة في جميع مناحي الحياة.

٨٤- وفي ختام كلمته قال إن منظمته لاتزال ملتزمة بالتعاون مع الأمم المتحدة في جهودها نحو الاقتراب من قرية عالمية متناسقة وتقدمية تتجه نحو الأسرة، كما جاء في الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٥- **السيد موتر** (المراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي): قال إن قضية المساواة بين الجنسين كانت إحدى أولويات منظمته منذ وقت طويل. وأوضح أن منظمته قد شاركت في جميع المؤتمرات العالمية المعنية بالمرأة، مؤكدة على العمل البرلماني والمتابعة، كما اعتمدت قرارا بشأن المساواة بين الجنسين في مناسبة مرور ١٠ سنوات على مؤتمر بيجين عام ١٩٩٥.

٨٦- وأضاف أنه ضمانا لاحترام حقوق المرأة، لابد من زيادة عدد عضوات البرلمان وزيادة قدرة البرلمانات على معالجة قضايا الجنسين. وأضاف أنه أثناء المنتدى البرلماني الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي وشعبة النهوض بالمرأة في الأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠٠٥، خلص البرلمانيون إلى أنه بالإضافة إلى زيادة حصة المرأة من المقاعد، لابد من تغيير العقليات، والنهوض بقدرات المرأة، وتقديم الدعم المالي إلى المرشحات في الانتخابات. كما أنه من الواضح أن زيادة مشاركة المرأة في السياسة تحتاج إلى إطار أوسع للحقوق، وإلى نتائج أكثر في النضال ضد الفقر ومرض الإيدز وجميع أشكال العنف.

٨٧- وفيما يتعلق بقدرة البرلمانات على معالجة قضايا الجنسين، قال إن البرلمانيين أوصوا بإنشاء لجان برلمانية معنية بالمساواة بين الجنسين وبخلق بيئة مساندة لعضوات البرلمانات، لها قواعد ومدونات سلوك تراعي التمايز بين الجنسين، وساعات عمل مناسبة للأسرة.

٨٨- وأضاف أن الاتحاد البرلماني الدولي، إدراكا منه للتحديات التي تواجه النساء المرشحات في الانتخابات، نظم حلقة دراسة تدريبية، بالتعاون مع المجلس الأعلى للمرأة في البحرين وبدعم من السفارة البريطانية هناك، للمرشحات في الانتخابات القادمة عام ٢٠٠٦ في البحرين. وأوضح أن الهدف من الحلقة الدراسية هو إعطاء المرشحات صورة عامة لدورهن كنائبات في المستقبل، مع التركيز على طرق قيامهن بالحملات الانتخابية، وعلى التحديات الخاصة التي تواجه المرشحات في بيئة سياسية يسيطر عليها الرجل بصورة تقليدية. وأضاف أن الاتحاد البرلماني الدولي، بمشاركة الجمعية التشريعية للسلفادور وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، نظم أيضا حلقة دراسية إقليمية ناقش فيها أعضاء برلمانات أمريكا اللاتينية طرق تعزيز دورهن في عملية الميزانية وكيفية وضع ميزانيات تراعي التمايز بين الجنسين.

٨٩- وأردف قائلا أن الاتحاد البرلماني الدولي يتوقع أن تحضر ١٧٠ عضوة في البرلمانات جمعيته القادمة، وهو ما يمثل ثلث العدد الإجمالي للمشاركين. واختتم حديثه قائلا إن عمل الاتحاد وأولوياته قد تغيرت مع زيادة حضور النساء، معربا عن أمل الاتحاد في أن يستطيع تحقيق نفس التغيير في برلمانات العالم.

٩٠- **السيدة كيكه** (البنك الدولي): قالت إن تحقيق المساواة بين الجنسين هو جزء لا يتجزأ من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ككل. فرغم التقدم الملموس الذي تم إحرازه منذ مؤتمر بيجين، مازالت المرأة تواجه الحواجز المتعددة في الوصول إلى فرصة متساوية للحصول على الحقوق والموارد. وأعلنت أن هدف إلغاء الفروق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥ لن يتحقق، كما أن معدلات البطالة مازالت أعلى بين النساء عن مثيلاتها بين الرجال. وأوضحت أن انتشار الفقر وانعدام النمو إنما يفاقمان من التفاوت بين الجنسين، معلنة أن التفاوت في الحصول على التعليم والرعاية الصحية أكثر وضوحا بين الفقراء.

٩١- واستطردت قائلة إن من بين التحديات التي ستواجه البنك الدولي في المستقبل، هي مساعدة البلدان على زيادة الفرص الاقتصادية أمام النساء. ولهذا الغرض، أخذ البنك مبادرة خاصة بالجنسين لتحديد ونشر المسائل المهمة المتعلقة بالجنسين التي ينبغي أن يأخذها صناع السياسات في حسبانهم عند حسابهم لتكاليف وفوائد الإصلاحات الاقتصادية. وأعلنت أنه في بعض البلدان مثل فييت نام وطاجيكستان، فإن البنك الدولي يساعد بالفعل النساء على النهوض بمشاركتهن في القطاع الخاص، عن طريق تزويدهن بالقروض، وتحسين فرص حصولهم على المعلومات، وبناء قدراتهن، وتوفير التدريب على اكتساب مهارات العمل لهن.

٩٢- وفيما يتعلق بالمرأة والصراع، قالت إنه لوحظ أن عدم المساواة يزيد من تفاقم الجوانب غير النقدية للفقر مثل انعدام الفرص والتمكين والأمن، لاسيما في الفترات التي تعقب الصراعات. فالمرأة تستبعد في أغلب الأحيان من المساهمة في عملية السلام الرسمية، لأنها ليست عضوا في المؤسسات السياسية، ولكن مشاركتها ضرورية ضمانا لإدراج قضايا الجنسين في اتفاقات السلام. وأعلنت أن البنك الدولي قد لاحظ أن المرأة كانت لها مساهمات مهمة في عملية السلام عن طريق منظمات المجتمع المحلي النسائية، كما أنه ساند مؤخرا مشروعا لتمكين المجتمع المحلي والإدارة المحلية في تيمور — ليشتي يتضمن نسبا متساوية للرجال والنساء في المجالس النيابية القروية المنتخبة. وأضافت أن البنك الدولي، بالتعاون مع أكثر من ٤٠ شريكا ينفذ أيضا برنامجا لتسريح الجنود وإعادة إدماجهم في المجتمع في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال الذين كانوا ضمن القوات المتحاربة.

٩٣- ومضت تقول إنه مع بقاء ١٠ سنوات فقط لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لابد من جهود جديدة لإدخال التمايز بين الجنسين في جميع مجالات العمل، وبالأخص النمو الاقتصادي، وإصلاحات سوق العمل، وعمليات إعادة التعمير في أعقاب الصراعات. وفي ختام كلمتها قالت إن البنك الدولي لايزال ملتزما بمواصلة شراكته مع وكالات الأمم المتحدة، وغيرها من الشركاء المانحين، والحكومات من أجل تحقيق البرنامج الذي جاء في الأهداف الإنمائية للألفية وفي منهاج عمل بيجين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.